

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/305
للنشر الفوري
١٧ سبتمبر ٢٠٠٩

المدير العام، دومينيك سترأوس-كان، يصرح بأن بلدان الدخل المنخفض تحتاج إلى زيادة التمويل للتكيف مع آثار الأزمة

صرّح اليوم السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن البلدان الغنية ينبغي أن تعمل على زيادة دعمها للبلدان الفقيرة في ضوء زيادة اليقين بشأن تعافي الاقتصاد العالمي، حتى يتحقق لهذه البلدان التعافي السريع من الأزمة التي نشأت أولاً في الاقتصادات المتقدمة. وقال في الكلمة التي ألقاها اليوم أمام مركز التنمية العالمية في العاصمة واشنطن إنه "يتعيّن علينا التأكد من أن أي تعاف عالمي يؤدي أيضاً إلى النهوض بالبلدان منخفضة الدخل. فهناك حاجة ماسة في هذه البلدان إلى الحصول على تمويل إضافي يعينها على تجاوز الأزمة ويتيح لها الفرصة الكافية للتكيف مع آثارها."

وأكد السيد سترأوس-كان أن معظم البلدان منخفضة الدخل تصرفت على النحو الملائم تجاه الأزمة المالية العالمية بفضل سياساتها الاقتصادية الصائبة. وقال إنه "نظراً لاتباع كثير من هذه البلدان سياسات جيدة، فقد نجحت في بناء أسس وفرت لها الوقاية من مغبة هذه العاصفة. ولو أن ضائقة مالية مماثلة وقعت في الماضي لاضطر عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل إلى خفض الإنفاق الحكومي بشدة أو فرض قيود إدارية على الواردات أو الامتناع ببساطة عن دفع الفواتير المستحقة. لكن الأمر مختلف هذه المرة". فنظراً لتحسّن السياسات، تمكّن ثلاثة أرباع البلدان منخفضة الدخل من زيادة عجز الموازنة كإجراء لمكافحة الأزمة. ومن أصل ٢٧ بلداً منخفض الدخل تتوافر بياناته، استطاع ٢٦ بلداً أن يحتفظ بمستوى إنفاقه الاجتماعي أو زيادته — وهو ما يمثل إنجازاً كبيراً في البيئة الراهنة.

كذلك أشار المدير العام إلى الزيادة غير المسبوقة فيما يقدمه الصندوق للبلدان منخفضة الدخل من دعم مالي ومشورة فنية بشأن السياسات. وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة اللازمة للبلدان الفقيرة كي تخفف قيود سياساتها الاقتصادية الكلية. وأضاف السيد سترأوس-كان أن ما قام به الصندوق "أكثر وأبعد" مما دعت إليه مجموعة العشرين في إبريل أثناء قمة لندن. فقد حقق زيادة في الإقراض الميسر ليصل إلى ١٧ مليار دولار

أمريكي حتى نهاية عام ٢٠١٤، وهو يركز صرف هذه المساعدات في فترة البداية حتى يتوافر لديه ٨ مليارات دولار على مدار العامين القادمين. وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تطبيق أسعار فائدة صفرية على المدفوعات التي تؤديها جميع البلدان منخفضة الدخل سدادا للقروض الميسرة حتى نهاية عام ٢٠١١ وتخفيض أسعار الفائدة بعد ذلك على أساس دائم (راجع [البيان الصحفي: صندوق النقد الدولي يعلن زيادة غير مسبوقه في الدعم المالي للبلدان منخفضة الدخل](#)).

وفي هذا الصدد قال المدير العام إن البلدان منخفضة الدخل استطاعت تجاوز الأزمة المالية العالمية بشكل أفضل من المتوقع حتى الآن. ولكنه أكد أن "البلدان منخفضة الدخل لا تزال هشة للغاية، ولذلك لا يمكننا الركون إلى التراخي." وأضاف أن للبلدان الفقيرة احتياجات لتمويل التنمية على المدى الأطول تتجاوز بكثير نطاق الصلاحيات المخولة للصندوق وقدراته المتاحة لتلبيتها. وكما يتبين من الجفاف الذي وقع مؤخرا في شرق إفريقيا، قد تأتي الأيام بتحديات أكثر في أعقاب الأزمة. وأضاف السيد سترأوس-كان قائلا: "في مثل هذه الأوقات، تتجذب البلدان دائما إلى خيار الانغلاق على ذاتها والاهتمام بمشكلاتها الخاصة أولا والبدء بتلبية الاحتياجات والمطالب السياسية المحلية، وهذا أمر أتفهمه. غير أن المجتمع العالمي لا يمكنه إغفال احتياجات البلدان منخفضة الدخل، وخاصة أن البلدان الفقيرة تدفع الآن ثمن أخطاء البلدان الغنية." ويتعين على البلدان مقاومة إغراء خفض المعونة أو اللجوء إلى الحمائية التجارية أو المالية".